



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السابعة والثلاثون
18-29 كانون الثاني/يناير 2021

تجميع بشأن سان تومي وبرينسيبي

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

أولاً - معلومات أساسية

1- أُعد هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16، مع مراعاة دورية الاستعراض الدوري الشامل. والتقرير تجميع للمعلومات الواردة في تقارير هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة وغيرها من وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة، وهو مقدّم في شكل موجز تقييداً بالحدّ الأقصى لعدد الكلمات.

ثانياً - نطاق الالتزامات الدولية والتعاون مع الآليات والهيئات الدولية لحقوق الإنسان⁽¹⁾⁽²⁾

2- أوصت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) سان تومي وبرينسيبي بالتصديق على الاتفاقية بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم⁽³⁾.

3- وفي 2018، زودت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية) سان تومي وبرينسيبي بمواد تدريبية ومبادئ توجيهية بشأن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، فضلاً عن التدريب من أجل زيادة قدرتها على التعاون مع تلك الآليات⁽⁴⁾. وفي 2019، قدمت المفوضية السامية التوجيه التقني إلى لجنة مشتركة بين الوزارات في سان تومي وبرينسيبي بشأن وضع واعتماد خريطة طريق لصياغة التقارير التي تُقدّم إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان⁽⁵⁾.

4- وفي 2020، أوصت اليونسكو سان تومي وبرينسيبي بالتصديق على اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي باعتبارها وسيلة لتشجيع إمكانية الوصول إلى وسائل التعبير الخلاق والمشاركة فيها، ومن ثمّ الإسهام في إعمال الحق في المشاركة في الحياة الثقافية⁽⁶⁾.



ثالثاً- الإطار الوطني لحقوق الإنسان⁽⁷⁾

5- في 2019، رأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن التحول الهيكلي في سان تومي وبرينسيبي يتطلب تدليل بعض العقبات، مثل الافتقار إلى بيانات إحصائية ضرورية لصياغة سياسات متسقة تستند إلى الأدلة⁽⁸⁾. وأشارت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) إلى أن نظام حماية الطفل لا يزال ضعيفاً على وجه الخصوص بسبب الافتقار إلى بيانات متسقة⁽⁹⁾.

رابعاً- تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مع مراعاة القانون الدولي الإنساني الساري

ألف- المسائل الشاملة لعدة قطاعات

1- المساواة وعدم التمييز⁽¹⁰⁾

6- ذكرت اليونيسف أن وزارتي العدل والشؤون المالية وقّعتا في مطلع 2017، عملاً بالدعوة الموجهة في نهاية 2016 إلى تسجيل المواليد، على مرسوم يضمن تسجيل المواليد مجاناً عندما يتعلق الأمر بأطفال لم يُكملوا عامهم الأول، يحل محل السياسة السابقة التي لم يكن تسجيل المواليد بموجبها مجانياً إلا خلال الشهر الأول من عمر الطفل⁽¹¹⁾. وتوقعت اليونيسف أن تساعد السياسة الجديدة في تحقيق التسجيل الكامل للمواليد⁽¹²⁾، وأن تلهم إنجازات البلد الممتازة في مجال تسجيل المواليد بلداناً أخرى لبلوغ الأهداف ذات الصلة⁽¹³⁾.

7- وشجعت اليونسكو سان تومي وبرينسيبي على التنفيذ الكامل لأحكام اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي وأحكام اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي، التي تشجع على الاستفادة من التراث الثقافي والتعبير الإبداعية والمشاركة فيها، وتؤدي من ثم إلى إعمال الحق في المشاركة في الحياة الثقافية كما هو مبين في المادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وشجعت أيضاً سان تومي وبرينسيبي على أن تولي في ذلك الاعتبار الواجب لمشاركة المجتمعات المحلية والممارسين والجهات الفاعلة الثقافية والمنظمات غير الحكومية المنتمبة إلى المجتمع المدني وكذلك الفئات الضعيفة، ولا سيما الأقليات والشعوب الأصلية والمهاجرين واللاجئين والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة⁽¹⁴⁾.

2- التنمية والبيئة والأعمال التجارية وحقوق الإنسان⁽¹⁵⁾

8- تناول تقرير قُدم إلى لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في اجتماعها التاسع والثلاثين، المعقود في 2020، التقدم الذي أحرزته سان تومي وبرينسيبي في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة 2011-2020⁽¹⁶⁾. وأفادت اليونيسف بأن الأداء فوق المتوسط في عدة قطاعات، بما في ذلك الحصول على الماء والكهرباء، كان من العوامل الرئيسية التي أسهمت في إدراج سان تومي وبرينسيبي في فئة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. غير أن هذا الوضع الجديد ينطوي على مخاطر كبيرة، ولا سيما فيما يتعلق بانخفاض الدعم الخارجي المقدم إلى البلد في المستقبل. ولا يعكس هذا الوضع أيضاً الضعف الذي يعاني منه معظم السكان⁽¹⁷⁾.

9- وأشارت اليونيسف إلى أن الواقع اليومي الذي يعيشه الأطفال والشباب والنساء في سان تومي وبرينسيبي لا يزال يشكل تحدياً. وتتناقض نوعية الظروف المعيشية لغالبية السكان مع

التوقعات المشجعة التي أصدرها صندوق النقد الدولي في 2017، والتي غالباً ما استشهدت بها وسائل الإعلام المحلية⁽¹⁸⁾.

10- وحث فريق الأمم المتحدة القطري حكومة سان تومي وبرينسيبي على اتخاذ إجراءات مدروسة وبذل الجهود اللازمة، من خلال استراتيجية وطنية فعالة ومتكاملة، للاستفادة إلى أقصى حد من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك الإصلاحات السياسية⁽¹⁹⁾.

11- وذكرت اليونيسف أن ضعف البلد إزاء تغير المناخ قد ازداد على ما يبدو، وأبرزت أهمية دعم التأهب لحالات الطوارئ في هذا المجال⁽²⁰⁾. وكررت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حجتها التي تفيد بأن الاقتصاد الأزرق يمكن أن يؤدي دوراً رئيسياً في التحول الهيكلي في سان تومي وبرينسيبي. ويتطلب ذلك الاستدامة في استخدام النظم الإيكولوجية المائية والبحرية والموارد المرتبطة بها وفي إدارتها وحفظها، وربطها على النحو الأمثل بقطاعات أخرى⁽²¹⁾.

باء- الحقوق المدنية والسياسية

1- حق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه⁽²²⁾

12- أفادت اليونيسف بأن مقاطعتي مي - زوتشي وليمبا هما من المناطق التي تشهد أعلى معدلات العنف العائلي، وفقاً للشرطة الوطنية. وتضم مي - زوتشي بعض أكثر المجتمعات الريفية الأهلة بالسكان في البلد. وأظهرت النتائج الأولية للدراسة التي مولتها اليونيسف في 2018 بشأن أثر التدخلات الرامية إلى مكافحة العنف العائلي أن الوعي بهذا العنف باعتباره جريمة قد ازداد في صفوف المجتمعات التي تعيش في أبعد مناطق البلد، مثل تلك الموجودة في مقاطعتي مي - زوتشي وليمبا. ونتجت هذه المعرفة عن أنشطة التوعية التي تدعمها الأمم المتحدة ومنظمات أخرى. ومع ذلك، فإن الديناميات الجنسانية القائمة تؤثر على بلورة تلك المعرفة إلى أشكال سلوك جديدة⁽²³⁾.

13- ولاحظت اليونيسف أوضاع النساء المزرية في البلد⁽²⁴⁾، واستمرار ظواهر مثيرة للقلق في مجال حماية الطفل، بما في ذلك عمل الأطفال، والعنف ضد الأطفال (انتشار العقوبة البدنية)، والعنف الجنسي، والزواج المبكر⁽²⁵⁾.

14- ورأت اليونيسف أيضاً أن من أهم العقبات التي تحول دون القضاء على العنف ضد الأطفال والنساء القوالب النمطية الجنسانية وضروب التمييز الجنساني القوية، فضلاً عن ديناميات تعدد الشركاء خارج إطار الزواج، مما يؤدي إلى عدم تحمل الذكور المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية، ولجوء مقدمي الرعاية إلى العقوبة البدنية. وتتطلب الحواجز الثقافية والجنسانية المتصلة برعاية الأطفال، إضافة إلى الممارسات الضارة مثل العنف وتعاطي الكحول بين مقدمي الرعاية، دعماً آمناً لبرنامج تثقيف الوالدين في جميع القطاعات⁽²⁶⁾.

2- إقامة العدل، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب، وسيادة القانون⁽²⁷⁾

15- لاحظت اليونيسف بارتياح أن القانون المتعلق بقضاء الأحداث المدني يتضمن إجراءات جديدة ويتوخى إرساء خدمات للأطفال المخالفين للقانون⁽²⁸⁾.

3- الحريات الأساسية والحق في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية

16- ذكرت اليونيسف أن أحزاب المعارضة شكلت ائتلاًفاً في أعقاب نتائج انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2018، وحصلت على الأغلبية المطلقة في البرلمان، وطلب منها الرئيس تشكيل حكومة.

وُعُيُنِتِ الحُكُومَةُ الجَدِيدَةُ رَسْمِيًّا فِي كَانُونِ الأَوَّلِ/دِيسَمْبَرِ 2018، بَعْدَ شَهْرَيْنِ مِنَ المَفاوِضَاتِ. وإِضَافَةً إِلَى الحِوَارِ الشَّامِلِ وَالمَفاوِضَاتِ الدِبلِومَاسِيَّةِ، أَكَّدَ انْتِقَالَ السُّلْطَةِ السُّلْمِيَّةِ أَنَّ سَانَ تومِي وَبِرِنْسِيبي مِنَ أَوْقَى الدِيمِقْرَاطِيَّاتِ المُنْتَعِدَّةِ الأَحْزَابِ فِي أَفْرِيقِيَا⁽²⁹⁾.

17- ورَأَى البَنكُ الدُولِيُّ أَنَّ نَتَائِجَ انْتِخَابَاتِ 2018 عَزَزَتِ الفِكْرَةَ القَائِلَةَ إِنَّ سَانَ تومِي وَبِرِنْسِيبي نَمُودِجٌ لانتقال السلطة الديمقراطي في وسط أفريقيا⁽³⁰⁾.

18- وَأَشَارَتِ اليُونيسِفُ إِلَى أَنَّ سَانَ تومِي وَبِرِنْسِيبي لَمْ تَتَأَثَّرْ بِأَيِّ حَالَةٍ طَوَارِيٍّ فِي 2018. وَمَعَ ذَلِكَ، فَإِنَّ تَغْيِيرَ البِيئَةِ السِّيَاسِيَّةِ وَاسْتِمْرَارَ انْقِطَاعِ الكَهْرَبَاءِ، وَلا سِيَمَا فِي فِتْرَةٍ نَهَايَةِ السَّنَةِ، قَدْ أَثَّرَا عَلَى الخِدْمَاتِ الإِدَارِيَّةِ وَالمُخَاصَةِ وَالعَامَةِ، وَأَدْيَا إِلَى اضْطِرَابِ وَاسْتِيَاءِ مَدْنِيَّيْنِ فِي مَعْظَمِ أَمْجَاءِ البَلَدِ⁽³¹⁾.

19- وَذَكَرَتِ اليُونيسِكُو عَدَمَ تَسْجِيلِ قَتْلِ أَيِّ صَفْحِي فِي سَانَ تومِي وَبِرِنْسِيبي بَيْنَ عَامِي 2008 وَ2019، وَأَفَادَتِ أَنَّ الصَّحْفِيَّيْنَ وَالإِعْلَامِيَّيْنَ يَعمَلُونَ عَمُومًا فِي بِيئَةٍ آمِنَةٍ⁽³²⁾.

20- غَيْرَ أَنَّ اليُونيسِكُو لَاحِظَتِ أَنَّ القَذْفَ وَالتَّشْهِيرَ وَالذَّمَّ تَعْتَبَرُ أَفْعَالًا إِجْرَامِيَّةً بِمُوجِبِ قَانُونِ العُقُوبَاتِ، وَيَعاقِبُ عَلَيْهَا بِالسَّجْنِ لِمُدَّةِ أَقْصَاهَا سَنَتَانِ، وَلا يَوجِدُ أَيَّ تَشْرِيحٍ بِشَأْنِ حُرِيَّةِ الإِعْلَامِ فِي البَلَدِ⁽³³⁾. وَأَوْصَتِ سَانَ تومِي وَبِرِنْسِيبي بِأَنَّ تَعْتَمِدَ قَانُونًا بِشَأْنِ الحِصُولِ عَلَى المَعْلُومَاتِ وَفَقًّا للمَعْيَارِ الدُولِيَّةِ، وَبِأَنَّ تَلْغِي تَجْرِيمِ القَذْفِ، وَتَدْرِجَهُ فِي القَانُونِ المَدْنِيِّ وَفَقًّا للمَعْيَارِ الدُولِيَّةِ⁽³⁴⁾.

4- حَظْرُ جَمِيعِ أَشْكَالِ الرِّقِّ

21- رَأَتِ مَنظَمَةُ العَمَلِ الدُولِيَّةِ أَنَّ عَمَلَ الأَطْفَالِ لا يَزَالُ مَنْتَشِرًا فِي سَانَ تومِي وَبِرِنْسِيبي، فِي زِرَاعَةِ الكِفَافِ وَفِي المِزَارِعِ عَمُومًا وَكَذَلِكَ فِي مِصَائِدِ الأَسْمَاكِ الصَّغِيرَةِ النِّطَاقِ، وَأَنَّ عَمَلَ الأَطْفَالِ يَنْطَلِقُ مِنْذُ سَنٍ مَبْكَرَةٍ جَدًّا فِي الإِقْتِصَادِ غَيْرِ الرِّسْمِيِّ. عِلاوَةً عَلَى ذَلِكَ، عَلَى الرِّغْمِ مِنَ الجُهِودِ المَبْدُولَةِ مِنَ أَجْلِ تَنْفِيذِ خِطَّةِ عَمَلٍ وَطَنِيَّةٍ لِمُكَافَحَةِ عَمَلِ الأَطْفَالِ، لا يَزَالُ البَلَدُ يَواجِهُ تَحْدِيَّاتٍ مَالِيَّةً فِي اعْتِمَادِهَا وَتَعْمِيمِهَا⁽³⁵⁾.

22- وَفِي 2017، طَلِبَتِ لُجْنَةُ الخَبْرَاءِ المَعْنِيَّةِ بِتَطْبِيقِ الاتِّفَاقِيَّاتِ وَالتَّوَصِيَّاتِ التَّابِعَةِ لِمَنظَمَةِ العَمَلِ الدُولِيَّةِ إِلَى سَانَ تومِي وَبِرِنْسِيبي مَواصِلَةَ اتِّخَاذِ خُطُوطٍ لِمِيزَانَةِ الوَعْيِ العَامِ بِالاتِّجَارِ بِالأَشْخَاصِ لِأَغْرَاضِ الاسْتِغْلَالِ فِي العَمَلِ وَفِي الجِنْسِ، وَتَدْرِيبِ السُّلْطَاتِ المَخْتَصَّةِ عَلَى تَحْدِيدِ هَذِهِ الجَرِيمَةِ وَفِمْعِهَا. وَطَلِبَتِ اللُّجْنَةُ أَيْضًا إِلَى البَلَدِ تَقْدِيمَ مَعْلُومَاتٍ عَنِ حَالَاتِ الاتِّجَارِ المَشْمُولَةِ بِالتَّحْقِيقِ وَالإِجْرَاءَاتِ القِضَائِيَّةِ الجَارِيَّةِ وَأَحْكَامِ الإِدَانَةِ الصَّادِرَةِ⁽³⁶⁾.

جيم- الحُقوقُ الإِقْتِصَادِيَّةُ وَالجَمَاعِيَّةُ وَالثَّقَافِيَّةُ

1- الحَقُّ فِي العَمَلِ وَفِي ظُرُوفِ عَمَلٍ عَادِلَةٍ وَمَوَاتِيَّةٍ

23- لَاحِظَتِ مَنظَمَةُ العَمَلِ الدُولِيَّةِ أَنَّ الإِطَارَ المُؤَسَّسِي فِي سَانَ تومِي وَبِرِنْسِيبي لا يَهَيِّئُ الظُّرُوفَ المَوَاتِيَّةَ لِلتَّخْطِيطِ الاسْتِراتِيجِيِّ وَالإِدارَةِ التَّنْفِيذِيَّةِ لِلسِّيَاسَاتِ وَالبِرَامِجِ الرَامِيَّةِ إِلَى تَعْزِيزِ العَمَلِ اللَّائِقِ وَالمُنْتِجِ⁽³⁷⁾. إِضَافَةً إِلَى ذَلِكَ، فَإِنَّ الشَّبَابَ هُمُ الأَشَدُّ تَضَرُّرًا مِنَ ظَاهِرَةِ العَمَالَةِ النَاقِصَةِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَسْتَوَى ضَعْفِهِمْ فِي سُوقِ العَمَلِ، وَيَتَضَحُّ أَنَّ الِافْتِقَارَ إِلَى المَوْهَلَاتِ هُوَ أَحَدُ أسبابِ بَطَالَةِ الشَّبَابِ⁽³⁸⁾.

24- وَأَشَارَتِ اليُونيسِفُ إِلَى أَنَّ تَدْرِيبَ الشَّبَابِ غَيْرِ المُلْتَحِقِينَ بِالمَدَارِسِ وَإِدْمَاجِهِمْ فِي سُوقِ العَمَلِ يَظَلُّانِ عَنصرَيْنِ حَاسِمَيْنِ، لَكِنِ الِافْتِقَارَ إِلَى سِيَاسَةِ وَطَنِيَّةٍ لِلعَمَالَةِ يَشْكَلُ حَاجِرًا أَمَامَهُمَا. وَأَدَّى عَجْزُ

الحكومة عن إيجاد فرص العمل إلى جعل الشباب، الذين يزيد عدد العاطلين منهم عن العمل على 20 في المائة، أضعف الشرائح السكانية، مما قد يطرح تحدياً في وجه الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي⁽³⁹⁾. وفي 2019، سلطت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الضوء على الحاجة إلى موازنة سياسة تدريب الشباب مع الاحتياجات الإنمائية لسان تومي وبرينسيبي⁽⁴⁰⁾.

25- وفي 2019، طلبت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية إلى سان تومي وبرينسيبي اتخاذ جميع التدابير اللازمة، في القانون وفي الممارسة، لتشجيع وتعزيز النهوض بالتفاوض الجماعي وتسخيروه⁽⁴¹⁾.

26- وطلبت اللجنة نفسها إلى سان تومي وبرينسيبي اتخاذ التدابير اللازمة ليتضمن التشريع أحكاماً محددة وفعالة بشأن التمييز ضد النقابات والتدخل فيها⁽⁴²⁾.

27- وطلبت اللجنة نفسها أيضاً إلى سان تومي وبرينسيبي اتخاذ تدابير محددة لضمان حصول العمال الذين ينسحبون من ظروف عمل تكون لديهم مبررات معقولة تدعوهم إلى الاعتقاد بأنها تشكل خطراً وشيكاً وشديداً على حياتهم أو صحتهم، على الحماية من عواقب لا موجب لها، والحرص على ألا يُلزم رب العمل العمال بالعودة إلى ظروف عمل تنطوي على خطر وشيك وشديد باستمرار على حياتهم أو صحتهم⁽⁴³⁾.

2- الحق في الضمان الاجتماعي⁽⁴⁴⁾

28- أشارت اليونيسف إلى القانون الوطني المتعلق بالحماية الاجتماعية والسياسة الوطنية للحماية الاجتماعية. ولاحظت وجود طائفة من المبادرات ذات الصلة، لكنها رأت أيضاً استمرار ثغرات في التغطية والأثر والتنسيق. ولم ينجح هذا النهج في إنشاء نظام أساسي للحماية الاجتماعية لسكان سان تومي وبرينسيبي. وذكرت اليونيسف كذلك الافتقار إلى برنامج شامل لاستحقاقات الأسرة عن الأطفال⁽⁴⁵⁾.

29- ورأت منظمة العمل الدولية أن تطبيق القانون على الحماية الاجتماعية وإنشاء محكمة للعمل هما من التحديات الرئيسية التي تعترض سان تومي وبرينسيبي في معالجة المشاكل المرتبطة بتشريعات العمل⁽⁴⁶⁾. وعموماً، على الرغم من دعم الشركاء الإنمائيين، كالبنك الدولي، ظل تطبيق القانون المتعلق بالضمان الاجتماعي بطيئاً جداً، وتعتره ثغرات عديدة، ولم تُطبّق جميع أحكامه. ومن ثم، فإن افتقار البلد إلى قاعدة للحماية الاجتماعية يشكل أحد مواطن الضعف الأساسية في نظام الضمان الاجتماعي في سان تومي وبرينسيبي⁽⁴⁷⁾.

3- الحق في مستوى معيشي مناسب⁽⁴⁸⁾

30- في 2019، لاحظ برنامج الأغذية العالمي أن سان تومي وبرينسيبي أحرزت تقدماً كبيراً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، غير أن القضاء على الفقر المدقع والجوع لا يزال أحد أكبر التحديات التي يواجهها البلد⁽⁴⁹⁾.

31- وفي تموز/يوليه 2020، أشار البنك الدولي إلى أن سان تومي وبرينسيبي حققت أداءً أعلى من متوسط أداء دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في دليل التنمية البشرية الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأحرزت تقدماً في تحسين المؤشرات الاجتماعية الأخرى. ويصل المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى 110 في المائة، ومتوسط العمر المتوقع إلى 66 سنة، ومعدل وفيات

الأطفال دون سن الخامسة إلى 51 وفاة لكل 1 000 مولود حي، ويصل 97 في المائة من السكان إلى مصدر مياه محسنة، ويستفيد 60 في المائة منهم من الكهرباء⁽⁵⁰⁾.

32- وأفاد البنك الدولي بأن معدل انتشار الفقر في سان تومي لم يتغير كثيراً خلال الفترة الفاصلة بين الدراستين الاستقصائيتين للأسر المعيشية بين عامي 2000 و2010. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي الحديثة العهد، يعيش حوالي ثلث السكان تحت خط الفقر الدولي المحدد في 1,90 دولار في اليوم، ويعاني ثلثا السكان من الفقر بناءً على خط الفقر الذي حدده البنك الدولي في 3,20 دولار في اليوم. وتزيد مستويات انتشار الفقر في المناطق الحضرية والمقاطعات الجنوبية، مثل كويه وليمبا⁽⁵¹⁾.

33- ورأت اليونيسف أن أوجه عدم المساواة في سان تومي وبرينسيبي لا تزال مستمرة، وتتعلق أساساً بثروة الأسر المعيشية⁽⁵²⁾. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته سان تومي وبرينسيبي في الماضي في سبيل تجاوز ثلاثة مؤشرات معيارية لسوء التغذية، لوحظ وجود فوارق بحسب الشريحة الخمسية للثروة، حيث يعاني الأطفال المنتمون إلى الخمس الأفقر من السكان أكثر من غيرهم من سوء التغذية. وبينت الدراستان الاستقصائيتان أن أكثر من 6 من كل 10 أطفال في الفئة العمرية من 6 أشهر إلى 59 شهراً يعانون من فقر الدم، مثلهم في ذلك مثل أربعة من كل خمسة أطفال تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و23 شهراً. ويستفيد حوالي ثلاثة أرباع الأطفال دون ستة أشهر من الرضاعة الطبيعية الخالصة⁽⁵³⁾.

34- ولاحظت اليونيسف أن الحصول على مياه الشرب قد تحسن باستمرار في سان تومي وبرينسيبي، وأن هناك إنصافاً متزايداً في الحصول على مصادر المياه المحسنة. ومع ذلك لا تزال هناك اختلافات في نوعية المياه، بحسب مصدرها وطول مسافته⁽⁵⁴⁾.

35- وأشارت اليونيسف إلى أن معدلات التغطية في العراء هي من أعلى المعدلات في المنطقة، وفقاً لبرنامج الرصد المشترك لإمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية: يتغوط أكثر من 50 في المائة من السكان في العراء⁽⁵⁵⁾. ورأت اليونيسف كذلك أن الناس لا يستجيبون لحملة التوعية، وأن الحواجز التي تعترض تغيير السلوك تشمل الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة وقلة فهم أثر التغطية في العراء على الصحة والرفاه⁽⁵⁶⁾.

4- الحق في الصحة⁽⁵⁷⁾

36- أبرزت اليونيسف أن سان تومي وبرينسيبي نجحت في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بخفض معدل وفيات الأمهات والرضع ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا والأمراض الأخرى، على الرغم مما يعترضها من تحديات كبيرة⁽⁵⁸⁾. ومع ذلك، فإن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في صفوف أفقر الناس الذين يشكلون 60 في المائة من مجموع السكان وصل إلى 50 وفاة لكل 1 000 مولود حي، بينما يصل هذا المعدل إلى 30 وفاة لكل 1 000 مولود حي في صفوف أغنى الناس الذين يشكلون 40 في المائة⁽⁵⁹⁾.

37- وذكرت اليونيسف أن سان تومي وبرينسيبي قد بذلت جهوداً هامة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لتوسيع نطاق الحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة، حيث زاد معدل التغطية من 48 في المائة في 2011 إلى 78 في المائة في 2018⁽⁶⁰⁾.

38- ورأت اليونيسف أيضاً أن سان تومي وبرينسيبي أحرزت تقدماً، ومع ذلك لا تزال هناك تحديات أمام الحد من وفيات المواليد، تعزى في معظم الأحوال إلى التفاوت في فرص الحصول على

الرعاية السابقة للولادة وإمكانية الوضع في المراكز الصحية، فضلاً عن مستوى نوعية الرعاية، وعدم توافر الأدوية والمعدات الأساسية دائماً في مرافق الولادة⁽⁶¹⁾.

39- وذكرت اليونيسف كذلك أن من المتوقع أن يؤدي اعتماد خطة وطنية للصحة وتنفيذ استراتيجية وطنية جديدة للصحة إلى تسريع النهوض بفرص الحصول على الخدمات الصحية وتحسين نوعيتها⁽⁶²⁾.

5- الحق في التعليم⁽⁶³⁾

40- ذكرت اليونيسكو أن سان تومي وبرينسيبي حققت الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بتعميم التعليم الابتدائي، على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها⁽⁶⁴⁾. ورأت أن نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية عالية وشاملة للبنين والبنات، غير أن نوعية التعليم في جميع المستويات لا تزال مشكلة، إضافة إلى ارتفاع معدلات التسرب والرسوب، ولا سيما بين الفتيات. وبظل الوصول إلى المستوى الثاني من التعليم الأساسي محدوداً لأن المدارس التي تضم فصوله تقع أساساً في عواصم المقاطعات⁽⁶⁵⁾. وينبغي بذل جهود لضمان إتاحة فرص التعليم للأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدارس⁽⁶⁶⁾.

41- وأفادت اليونيسف بأن تقريرها عن تحليل قطاع التعليم لعام 2018 أظهر أن سان تومي وبرينسيبي ما زالت من أكثر البلدان إنفاقاً على التعليم، غير أن نسبة هذا الإنفاق المنخفضت باطراد منذ 2010. وأدى الاستثمار والدعم القويان من المجتمع الدولي في قطاع التعليم إلى تحسين النوعية وزيادة الالتحاق بجميع المستويات. فقد قفز معدل الالتحاق بالتعليم قبل المدرسي، على وجه الخصوص، من 21,4 في المائة في 2006 إلى 71,4 في المائة في 2017⁽⁶⁷⁾.

42- وأشارت اليونيسف إلى أن معظم سكان سان تومي وبرينسيبي شباب؛ وتقل أعمار أكثر من 50 في المائة منهم عن 20 سنة. ويشكل ذلك فرصة هائلة للنمو والتحول، لكنه يتطلب أيضاً الاستثمار في القطاعات الاجتماعية، ولا سيما التعليم، للمساواة في الحصول على فرص التعليم الجيد والبقاء فيه، وفي فرص التعلم، بما في ذلك التعلم غير الرسمي، وفرص التدريب المهني⁽⁶⁸⁾.

43- ولاحظت اليونيسف أن معدلات تسرب البنات والبنين على حد سواء من المدارس الثانوية لا تزال مرتفعة على الرغم من تسجيل تحسن طفيف في هذا الصدد، ودعت إلى ضرورة تحديد أسباب ذلك ومعالجتها⁽⁶⁹⁾. وأثارت الافتقار إلى نظام تعليمي يراعي المنظور الجنساني، حيث يُسمح للفتيات الحوامل بحضور الفصول المسائية فقط⁽⁷⁰⁾.

44- وأسفت اليونيسف لأن الاستراتيجيات غير الرسمية التي تستهدف الأطفال غير الملتحقين بالمدارس لم تُدرج بعد في نظام التعليم الوطني. ورأت أن هناك حاجة إلى مزيد من الحوار مع الحكومة الجديدة والشركاء من أجل تحديد حلول مستدامة وفعالة من حيث التكلفة للأطفال، ولا سيما المراهقين، غير الملتحقين بالمدارس. ويلزم الأخذ باستراتيجيات فعالة ليمسك الشباب بالتعليم، مع نُهج التواصل والنُهج التربوية التي يتبعها المدرسون، ولا سيما في التعليم الثانوي⁽⁷¹⁾.

45- وفيما يتعلق بمدة التعليم المجاني والإلزامي، أوضحت اليونيسكو أن إطار العمل المتعلق بتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة يوصي، في سياق الغاية 4-1، بأن تكون سنوات التعليم الابتدائي والثانوي الاثني عشرة مجانية، وأن تكون تسع منها على الأقل إلزامية. ومن ثم ينبغي تشجيع سان تومي وبرينسيبي على تعديل تشريعها في هذا الصدد. ولما لم يكن التعليم الابتدائي إلزامياً أو مجانياً، ينبغي فضلاً عن ذلك تشجيع البلد على توفير سنة واحدة على الأقل من التعليم الابتدائي الجيد والمجاني والإلزامي، على النحو المبين في إطار العمل المتعلق بتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة⁽⁷²⁾.

46- وأوصت اليونسكو أيضاً سان تومي وبرينسيبي بإدراج حق الجميع في التعليم في الدستور، وتديد التعليم الإلزامي إلى 9 سنوات، وتوفيره مجاناً طيلة 12 سنة، وفقاً للهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، والنص على أن تكون سنة واحدة من التعليم الابتدائي إلزامية ومجانبة، وفقاً للهدف نفسه⁽⁷³⁾.

47- وشجعت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية الحكومة على مواصلة جهودها لتحسين أداء نظام التعليم، باتخاذ تدابير لضمان حصول جميع الأطفال، ولا سيما أطفال المجتمعات المحلية الفقيرة، على التعليم الأساسي الجيد مجاناً، بطرق تشمل اتخاذ تدابير لزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وإتمام الدراسة، في المرحلتين الابتدائية والثانوية على حد سواء⁽⁷⁴⁾.

دال - حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

1- النساء⁽⁷⁵⁾

48- لاحظت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) إحراز بعض التقدم في مجال حقوق المرأة في سان تومي وبرينسيبي. ومع ذلك، لا يزال يتعين بذل مزيد من الجهود من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي شباط/فبراير 2019، كانت نسبة البرلمانيات لا تتعدى 14,5 في المائة⁽⁷⁶⁾.

49- وأشارت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً إلى الشواغل المتعلقة بنسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 سنة و24 سنة اللاتي تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل بلوغ الثامنة عشرة، ومعدل الولادات لدى المراهقات، ونسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 سنة و49 سنة اللاتي أبلغن عن تعرضهن للعنف البدني و/أو الجنسي على يد عشير حالي أو سابق خلال فترة الاثني عشر شهراً السابقة. وكثيراً ما تواجه النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 سنة و49 سنة عقبات فيما يتعلق بصحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية⁽⁷⁷⁾.

50- وذهبت هيئة الأمم المتحدة للمرأة كذلك إلى أن البيانات المتاحة في سان تومي وبرينسيبي تشمل 22,5 في المائة فقط من المؤشرات المستخدمة لرصد أهداف التنمية المستدامة من منظور جنساني، وأن هناك ثغرات في مجالات رئيسية مثل الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر، وتشمل المؤشرات الرئيسية لسوق العمل مثل معدل البطالة، والفجوة في الأجور بين الجنسين، والمهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتفتقر مجالات كثيرة، مثل نوع الجنس والفقير، واستفادة النساء من الأصول، بما فيها الأراضي، والتحرش البدني والجنسي، ونوع الجنس والبيئة، إلى منهجيات قابلة للمقارنة من أجل الرصد الشامل والدوري. ومعالجة هذه الثغرات في البيانات الجنسانية شرط لا بد منه لفهم حالة النساء والفتيات في سان تومي وبرينسيبي وللوفاء بالالتزامات الجنسانية في أهداف التنمية المستدامة⁽⁷⁸⁾.

51- وفي المجال الاقتصادي، ذكرت منظمة العمل الدولية أن التقارير تفيد بأن النساء أنشط من الرجال في سان تومي وبرينسيبي، ولا سيما في القطاع غير الرسمي، ومع ذلك تظل قدرتهن الاقتصادية ضعيفة باستمرار، وفقاً لدراسة استقصائية بشأن نطاق الفقر. وعليه، فإن من التحديات الماثلة أمام التنمية إمكانية استفادة الرجال والنساء على قدم المساواة من ظروف وإمكانات مواتية لتحقيق استقلالهم⁽⁷⁹⁾.

52- وشجعت اليونسكو البلد على كفالة فرص متساوية للنساء والفتيات في سان تومي وبرينسيبي لمعالجة التفاوتات الجنسانية⁽⁸⁰⁾.

53- ولاحظت اليونيسف أن قانون الأسرة الجديد يحدد السن القانونية الدنيا للزواج في 18 سنة، ويعزز التزامات الوالدين، ولا سيما الآباء، تجاه الأطفال. ويمثل هذا القانون خطوة هامة إلى الأمام في سبيل المساواة بين الجنسين، حيث كان يمكن في السابق تزويج الفتيات في الرابعة عشرة والفتيان في السادسة عشرة. والهدف من تشديد التركيز على الآباء هو تحسين تقاسم المسؤوليات بين مقدمي الرعاية فيما يتعلق برعاية الطفل ودعمه⁽⁸¹⁾.

2- الأطفال⁽⁸²⁾

54- رحبت اليونيسف بإنشاء لجنة وطنية متعددة القطاعات لتنسيق تنفيذ سياسة حماية الطفل، التي وُضعت بموجب مرسوم وطني بدأ نفاذه في أيار/مايو 2018⁽⁸³⁾. وستحدد اللجنة، تحت قيادة الوزارة المسؤولة عن الشؤون الاجتماعية، المحاور الاستراتيجية والأولويات لتنفيذ هذه السياسة. ومن المتوقع أن تزيد اللجنة التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة⁽⁸⁴⁾.

55- وذكرت اليونيسف أن البيئة السياسية في سان تومي وبرينسيبي كانت مواتية طوال عام 2018 لتصميم وإقرار واعتماد عدة سياسات وقوانين رئيسية تهدف إلى تحسين حياة الأطفال والشباب. وهناك شراكات قوية بين الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والمجتمع المدني، مكّنت سان تومي وبرينسيبي من تحقيق نتائج هامة لصالح الأطفال في السنة الثانية من تنفيذ برنامج اليونيسف القطري للفترة 2017-2021، ولا سيما على صعيد الاستراتيجيات ووضع السياسات⁽⁸⁵⁾.

3- الأشخاص ذوو الإعاقة⁽⁸⁶⁾

56- أفادت اليونيسف بأن الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ولا سيما الأطفال الذين يعانون من صعوبات في التنقل أو السمع، معرضون جداً للاستبعاد من التعليم في سان تومي وبرينسيبي⁽⁸⁷⁾.

Notes

- ¹ Tables containing information on the scope of international obligations and cooperation with international human rights mechanisms and bodies for Sao Tome and Principe will be available at www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/STindex.aspx.
- ² For relevant recommendations, see A/HRC/31/17, paras. 107.1–107.39, 107.50–107.55 and 108.1.
- ³ UNESCO submission for the universal periodic review of Sao Tome and Principe, para. 8
- ⁴ OHCHR, *OHCHR Report 2018*, p. 342.
- ⁵ OHCHR, *United Nations Human Rights Report 2019*, p. 211.
- ⁶ UNESCO submission, para. 12
- ⁷ For relevant recommendations, see A/HRC/31/1. paras. 108.4–108.24.
- ⁸ See www.uneca.org/stories/sao-tome-and-principe-urged-workout-african-free-trade-strategy.
- ⁹ UNICEF, “Country office annual report 2018: Sao Tome and Principe”, p. 11.
- ¹⁰ For relevant recommendations, see A/HRC/31/17, paras. 108.28–108.35 and 109.1.
- ¹¹ UNICEF, “Country office annual report 2017: Sao Tome and Principe”, pp. 1 and 4.
- ¹² *Ibid.*, p. 16.p. 4.
- ¹³ UNICEF, “Country office annual report 2018, p. 16.
- ¹⁴ UNESCO submission, para. 11.
- ¹⁵ For the relevant recommendation, see A/HRC/31/17, para. 107.72.
- ¹⁶ See www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/CoM/2020/e2000245_ipoa_en.pdf, para. 34.
- ¹⁷ UNICEF, “Country office annual report 2018”, p. 4.
- ¹⁸ *Ibid.*
- ¹⁹ See www.uneca.org/stories/sao-tome-and-principe-urged-workout-african-free-trade-strategy.
- ²⁰ UNICEF, “Country office annual report 2018”, p. 4.
- ²¹ See www.uneca.org/stories/sao-tome-and-principe-urged-workout-african-free-trade-strategy.
- ²² For the relevant recommendation, see A/HRC/31/17 para. 107.58.
- ²³ UNICEF, “Country office annual report 2018”, p. 10.
- ²⁴ *Ibid.*
- ²⁵ E/ICEF/2016/P/L.36, para. 7.

- 26 UNICEF, “Country office annual report 2018”, pp. 7 and 10.
- 27 For relevant recommendations, see A/HRC/31/17, paras. 107.68–107.70.
- 28 UNICEF, “Country office annual report 2018”, p. 10.
- 29 Ibid., p. 1.
- 30 See www.worldbank.org/en/country/saotome/overview.
- 31 UNICEF, “Country office annual report 2018”, p. 4.
- 32 UNESCO submission, para. 7.
- 33 Ibid., paras. 4–5.
- 34 Ibid., paras. 9–10.
- 35 ILO, *Programme de promotion du travail décent 2018–2021 de São Tomé et Príncipe*, para. 11.
- 36 See www.ilo.org/dyn/normlex/de/f?p=NORMLEXPUB:13100:0::NO::P13100_COMMENT_ID:3333872.
- 37 ILO, *Programme de promotion du travail décent 2018–2021*, para. 19.
- 38 Ibid., paras. 17–18, and E/ICEF/2016/P/L.36, para. 9.
- 39 E/ICEF/2016/P/L.36, para. 9.
- 40 See www.uneca.org/stories/sao-tome-and-principe-urged-workout-african-free-trade-strategy.
- 41 See www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:4018777:NO.
- 42 Ibid.
- 43 See www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:4021532:NO.
- 44 For the relevant recommendation, see A/HRC/31/17, para. 107.73.
- 45 E/ICEF/2016/P/L.36, para. 12.
- 46 ILO, *Programme de promotion du travail décent 2018–2021*, para. 13.
- 47 Ibid., para. 22.
- 48 For relevant recommendations, see A/HRC/31/17, paras. 107.74 and 107.76–107.77.
- 49 World Food Programme, “Sao Tome and Principe country strategic plan (2019–2024)”, p. 1.
- 50 See www.worldbank.org/en/country/saotome/overview.
- 51 Ibid.
- 52 E/ICEF/2016/P/L.36, para. 2.
- 53 Ibid., para. 11.
- 54 E/ICEF/2016/P/L.36, para. 10.
- 55 Ibid.
- 56 UNICEF, “Country office annual report 2018”, pp. 11–12.
- 57 For relevant recommendations, see A/HRC/31/17, paras. 107.78–107.79.
- 58 E/ICEF/2016/P/L.36, para. 2.
- 59 Ibid., para. 3.
- 60 UNICEF, “Country office annual report 2018”, pp. 3 and 6.
- 61 E/ICEF/2016/P/L.36, para. 5.
- 62 UNICEF, “Country office annual report 2018”, p. 2.
- 63 For relevant recommendations, see A/HRC/31/17, paras. 107.81–107.84 and 108.57–108.58.
- 64 E/ICEF/2016/P/L.36, para. 2.
- 65 Ibid., para. 8.
- 66 Ibid., para. 9.
- 67 UNICEF, “Country office annual report 2018”, p. 3.
- 68 Ibid.
- 69 Ibid.
- 70 E/ICEF/2016/P/L.36, para. 9.
- 71 UNICEF, “Country office annual report 2018”, p. 8.
- 72 UNESCO submission, para. 7.
- 73 Ibid., para. 8.
- 74 See www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:4020334:NO.
- 75 For relevant recommendations, see A/HRC/31/17, paras. 107.56–107.57, 107.59–107.60, 107.77 and 108.38–108.39.
- 76 See <https://data.unwomen.org/country/sao-tome-and-principe>.
- 77 Ibid.
- 78 Ibid.
- 79 ILO, *Programme de promotion du travail décent 2018–2021*, para. 29.
- 80 UNESCO submission, para. 11.
- 81 UNICEF, “Country office annual report 2018”, p. 10.
- 82 For relevant recommendations, see A/HRC/31/17, paras. 107.29, 107.43, 107.49, 108.52, 107.62–108.65, 108.48–108.49, 108.53 and 109.2.
- 83 UNICEF, “Country office annual report 2018”, p. 9.
- 84 Ibid., p. 10.
- 85 UNICEF, “Country office annual report 2018”, p. 2.
- 86 For the relevant recommendation, see A/HRC/31/17, para. 108.59.
- 87 E/ICEF/2016/P/L.36, para. 8.